﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ۝٧ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ۝٨ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ۝٩ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝١١ وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝١٣﴾ [المطففين: 7 - 13]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

الانتقالُ مِن بيان أهمّيّة الإيمانِ بالبَعْثِ إلى أثَرِ الكُفْرِ به

لَمّا بيّنت الآيات السّابقة خطورةَ عدمِ اليقين بيوم البعث، وما يجرُّ إليه من ذنوبٍ عظيمة تضرُّ الفرد والمجتمع المسلم على السّواء، بعد ذِكْرِ ضَرَرِ التّطفيف في قلب الموازين والمعايير، ونَشْرِ الظُّلم دونَ وجود معارض له، بل يُمارَس على النّاس، وهُم في غاية الاستسلام؛ لِما يَفْرِضُه المطفِّفون من وسائلَ وأدواتٍ متّفق عليها؛ ناسب بعد ذلك رَدْعُ الظّالمين وزجرُهم بإخبارهم بما يكونُ يومَ الدّين، مِن الحساب الشَّديد والعقاب العادِلِ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿سِجِّينٖ﴾: على وزنِ فِعّيلٍ مِن مادَّةِ السّجْنِ، وأصلُ (سجن): يدُلُّ على حَبسٍ، يُقالُ: سَجَنْتُهُ سجْنًا، والسِّجْنُ: المَكانُ يُسْجَنُ فيهِ الإنْسانُ[1]، والسِّجّين في الآية: اسمٌ للأرضِ السّابعةِ السُّفلى، وقيل: اسمٌ لجهنَّمَ، بإزاءِ عِلّيّينَ، سُمّيَ ذلك المكانُ سِجّينًا؛ لأنَّه أشَدُّ الحَبسِ لِمَن فيه، فلا يفارِقُه[2]، وهو مشتَقٌّ مِن السّجنِ بمعنى الحَبسِ؛ لأنَّه سببُ الحبسِ والتَّضييقِ في جهنَّمَ، أو لأنَّه مطروحٌ في مكانِ الهَوانِ والعذابِ كالسّجنِ[3].

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (سجن).
(2) السجستاني، غريب القرآن، ص: 282، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 195.
(3) ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل: 2/ 461.

2) ﴿مَّرْقُومٌ﴾: الرَّقْمُ: تعجيمُ الكِتاب، وكتاب مَرْقومٌ: بُيِّنت حروفُهُ بالتَّنقيط[1]، وأصلُ (رقم): يدُلُّ على خَطٍّ وكِتابةٍ وما أشبهَ ذلك[2]، وكلُّ ثوبٍ وُشّي؛ فهوَ مرقومٌ، يُقال: رَقَمْتُ الثَّوبَ أرقُمه رَقْمًا، وكلُّ نَقْشٍ رَقْم، وبه سُمّي الأرْقَم من الحيّات للنَّقش في ظَهره[3]، والمعنى هنا: مَكتوبٌ كِتابةً بيِّنةً تُشبِهُ الرَّقْمَ في الثَّوبِ المَنسوجِ[4].

3) ﴿أَثِيمٍ﴾: صيغةُ مُبالغةٍ من اسم الفاعل: آثِم، وأصلُ معناه: البُطءُ والتَّأخُّرُ، ومنه: ناقةٌ آثمةٌ، أيْ: متأخِّرَةٌ لِحملِها الثَّقيل، والإثمُ: الذَّنبُ، وهو مشتقٌّ منْ ذلكَ؛ لأنَّ ذا الإثمِ بَطيءٌ عنِ الخيرِ، متَأخِّرٌ عنهُ، وكأنَّ الذُّنوبَ الَّتي يقترفُها الأثيمُ ينوءُ بها حَمْلًا، وقد أثِمَ الرَّجلُ - بالكسْرِ - إثمًا ومَأْثَمًا؛ إذا وقعَ في الإثمِ، فهو آثِمٌ وأثيمٌ، والأثيمُ: هو المُنْهَمِكُ في الذُّنوبِ، ولا يقلعُ عنها[5]، والمعنى هنا: كثيرُ الإثمِ، مُتجاوِز في الظُّلمِ، مُتمادٍ في الكُفرِ[6].

4) ﴿أَسَٰطِيرُ﴾: جمعُ أسطورةٍ، من سطرَ، وأصلُ (سطر): يدُلُّ على اصطِفافِ شَيءٍ[7]، وكلُّ شيءٍ اصطفَّ بانضباط، والسَّطرُ: الخطُّ والكتابةُ، وأمّا الأساطيرُ؛ فهي الكتابةُ المسطورةُ، ولمّا كانت أخبارًا مكتوبةً عن الأقدمينَ غابتْ شواهدُها الواقعةُ، وخفيتْ حقائقُها على الحاضرين؛ تَشكَّكوا فيها، فلَصِق بمعنى اللَّفظِ معنى الارتيابِ، وقالوا: الأساطيرُ: الأباطيلُ، فكأنَّها أشياءُ كُتِبَت من الباطلِ، فصارَ ذلك اسمًا لها، مخصوصًا بها، يقالُ: سطَّر فلانٌ علينا تسطيرًا؛ إذا جاء بأحاديثَ تشبهُ الباطلَ، فهو يؤلِّفُ ما لا أصلَ له[8]، فمعنى الأساطيرِ هنا: ما سطَّرهُ الأوَّلونَ، وكتبوهُ من أخبارِ الأممِ التي لا تَصِحّ وقصصهِم وأحاديثِهم وكذبِهم[9].

(1) الخليل، العين: (رقم).
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (رقم).
(3) ابن دريد، جمهرة اللغة: (رقم).
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 196.
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة، والجوهري، الصحاح، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (أثم)، والآلوسي، روح المعاني: 5/ 141.
(6) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 197، والقنوجي، فتح البيان: 15/ 130.
(7) ابن فارس، مقاييس اللغة: (سطر).
(8) ابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (سطر).
(9) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 87، والجزائري، أيسر التَّفاسير: 5/ 535.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الوعيدُ الإلهيُّ للفُجّار والمكذّبين وتفصيلُ أحكامِه

تُبيِّن الآياتُ الكريمةُ في مقام الوعيد والتَّهديد: أنَّ صحيفةَ أعمالِ الفُجّار - من المطفِّفين وسائر العُصاة - مودَعةٌ في موضعٍ سُفليٍّ ضيِّقٍ من الأرض السّابعة، يُقال له: سِجّين، وقد حُبِست فيه صحائفُ أعمالهم وأُحكم إغلاقُها، دلالةً على شدّة الخِزْي والحرمان، وما أدراك - يا أيُّها الرَّسولُ الكريمُ - ما حقيقةُ هذا السِّجّين الذي أُثبِت فيه كتابُ الفجّار؟ إنَّه كتابٌ مكتوبٌ مسطّرٌ، قد أُحْصيَت فيه أعمالُهُم بلا زيادةٍ ولا نُقْصانٍ(1).

ثُمَّ يتوعّد الله سُبحانه هؤلاء، فيقول: عذابٌ شديدٌ وهلاكٌ مبينٌ يوم القيامة للمكذّبين، الذين أنكروا يوم الحسابِ والجزاء، وجَحَدوا البَعْثَ والنُّشور(2)، ثُمَّ يُفصّل أوصافَهُم، فيقول: لا يُكذِّب بيوم الدّين إلّا مَن تَمادى في العُدْوان، وغَرِق في الآثام، وتجاوزَ حدودَ الله تَعالى، واسْتَمْرَأ العصيان، فإذا تُلِيَت عليه آياتُ القرآنِ البيِّنات؛ أعرضَ عنها استهزاءً وسخريةً، وقال متقوِّلًا: تلك أخبارُ الأوَّلين وخرافاتُهم التي دوَّنَت في كُتُبِهم(3).

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالَةُ فصْلِ الجُمْلَةِ عن سابِقَتِها:

التّعريض بكتابةِ عَمَلِ المطفّفين في كتابِ الفجّار

قولُه تعالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ استئناف ابتدائيٌّ بمُناسبَةِ ذِكْرِ يوم القيامة، وهو تعريضٌ بالتَّهديد للمُطَفّفين بأن يكونَ عملُهُم موجبًا كَتْبَهُ في كتاب الفجّار، وهو جَوابٌ عمّا تَقدَّمَ لِما تَضمَّنَتْه جُملةُ: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ﴾ مِن التَّعجيبِ مِن

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 19/ 258، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 8/ 350.
(2) ابن عطيَّة الأندلسي، المحرَّر الوجيز: 5/ 451، والعثيمين، تفسير ابن عثيمين - جزء عم، ص: 98.
(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 8/ 350، والسِّعدي، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 915، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 198.

فِعلِهم التَّطفيفَ، وكذا الغفلةُ عن البعثِ والحِسابِ، والمَعنى: كَلّا بل هم مَبْعوثون لذلك اليَومِ العَظيمِ، ولتَلَقّي قَضاءِ رَبِّ العالَمينَ[1].

بلاغَةُ استِعْمالِ الأداة ﴿كَلَّآ﴾:

جاءت لفظة ﴿كَلَّآ﴾ في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ أداةً تَحْمِلُ في طيّها الرَّدعَ والزَّجرَ؛ إذْ جاءت لتَصْرِفَ السّامع عن غفلته، وتردّه عن باطله، وتوقظه من سُباته، وفي معنى لفظ ﴿كَلَّآ﴾ تحقيقٌ وتوكيد، ويَحْتَمِلُ أن تكون بمعنى: حقًّا إنّ كتابَ الفُجّار لَفي سِجّينٍ[2]، وهو معنًى متحقِّقٌ بالمآل، ففي هذا الموضِعِ الشَّريف، كان استعمالُها زجرًا للمطفّفين عمّا اقترفوه من بَخْسٍ وتطفيفٍ وغفلةٍ عن يوم الحسابِ، وتنبيهًا لَهُم إلى أنَّ ما هُم عليهِ ممّا يَجِبُ الإقلاع عنهُ والتَّوبة منه، فجاءت الكلمةُ نذيرَ يَقَظَةٍ بعدَ طول غَفْلَة، وصيحةَ رَدْعٍ تُعيد القلبَ إلى وعيهِ.

عند تمكُّن الغفلةِ من أصحابها يحسُنُ الزّجر والرَّدع بما يوقِظُهُم من سُباتِهِم

بلاغَةُ التَّوكيد وغرَضُهُ:

أُكِّد قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ بالحرفِ ﴿إِنَّ﴾، والجُملة الاسميَّة، ودخولِ اللّام في الخبر، وكلُّ ذلك لتقوية المعنى وتثبيت مضمون الوعيد، فالتَّوكيد هُنا يُبرز شِدّة التَّهديد للمطفِّفين، ويُشعر بأنّ أعمالَهُم قد ثُبِّتت في سِجلّات الفجّار، وهذا يجعل السّامع يَسْتَيْقِنُ حقيقةَ الوَعيد، فلا يَبْقى للغَفْلَة أو الشَّكِّ سبيل، فإذا كان الخطابُ للمُنْكِرين؛ فعلى حقيقَتِه، أو للمتشكِّكين؛ فلِتَنْزيلِهِم منزلةَ المنكرين؛ إذِ الغفلة عن الحقِّ المبين مع تَجاوُزِ حُقوق العالمين، موقِعٌ في الإثم المبين.

الغفلةُ عن الحقِّ وتجاوزُ حقوقِ الخلقِ موقِعٌ في إثمِ الفاجِرين

دلالَةُ استِعمالِ مُفْرَدَةِ ﴿كِتَٰبَ﴾:

آثر النّظمُ الكريمُ استعمالَ مُفْرَدَةِ ﴿كِتَٰبَ﴾ في قولهِ تَعالى:

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 194.

(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 86، والثَّعلبي، الكشف والبيان: 10/ 151.

﴿كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ﴾ دون الصّحف ونحوِها؛ لِما فيها من الدّلالة على الضَّبط والإحكام والتَّوثيق؛ إذْ يُراد بها ما كَتَبَتْهُ الملائكةُ الحفَظَةُ من أعمالِ الفُجّار في سِجِلٍّ لا يُغادر صغيرةً ولا كبيرةً إلّا أحصاها، فقد حُصِرَت فيهِ أعمالُهُم من كفرٍ وظلمٍ وتطفيفٍ في الميزان، وقد سُجّلت عليهم في ديوانِ الشَّرّ الذي يكون سببَ هَلاكِهم ومآلهم إلى دركاتِ الجَحيم[1]، فإيحاءُ المُفْرَدَةِ عظيمٌ، في كونِ المَكْتوبِ أمرٌ ثابتٌ لا يُغادِر موضعَ الكِتابة، وهو توثيقٌ عظيمٌ للجزاءِ العادِلِ.

الضَّبط والإحكامُ والتَّوثيق قرائنُ إقامَةِ العَدْلِ بين الخلائقِ

بلاغَةُ الكِنايَةِ ودلالَتُها:

يُراد بلفظ (الكتاب): المكتوبُ أو الصّحيفة التي تُدوَّن فيها الأعمال، غيرَ أنّه يَحْمِلُ في طيّاته كنايةً بليغةً عن إحصاءِ أعمالِ الفُجّار ومُحاسَبَتِهم وتوقيفهم عليها يومَ القيامَةِ، ففي الكنايةِ إيماءٌ إلى إحاطَةِ العِلْمِ الإلهيّ التّامّ بما اقْتَرفوهُ ومواجَهَتِهم بما سُجِّل عليهم من الذُّنوب والسَّيّئات[2]، مع الإيماء إلى أنَّ أعمال المطفّفين لم تَتَّسِم بالدّقَّة في إعطاء الحقوق لأصحابِها في الدُّنيا، لكنَّ كتابَهُم في الآخرة سَتُجْمَعُ فيهِ جميعُ الأعمال بدقَّة وكمالٍ، وسيكون كاملًا، لا كأعمالهم النّاقصة، فهو تعريضٌ وتهديدٌ باستقصاءِ جميعِ الأعمال مَهْما دقّت، أو قَلَّتْ.

الإيماءُ إلى إحاطَةِ العِلْمِ الإلهيِّ بأعمال المُطَفّفين تعريضٌ بأعمالهم النّاقصةِ

دلالةُ إضافة الكتابِ إلى لفظِ ﴿ٱلۡفُجَّارِ﴾:

آثر النَّظم الكريم إظهارَ لَفْظِ ﴿ٱلۡفُجَّارِ﴾، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ﴾ للتَّعميم والتَّوكيد؛ إذ لم يقل: إنَّ كتابَهم، بل أضافَهُ إلى وصف ﴿ٱلۡفُجَّارِ﴾، والإضافة بمعنى اللّام، فهو كتابٌ لهُم لا لغَيْرِهم، فلا ظُلْمَ ولا بخس، وهو تعريضٌ بهم؛ إذْ نَهَبوا حقوق الآخرين، ووَضعوها في حَوْزَتِهم، وفائدة إظهارِ لَفْظِ ﴿ٱلۡفُجَّارِ﴾

كتابُ الفجّارِ لَهُم لا لغيرِهم، فلا ظُلْمَ ولا بخس

(1) المظهري، التَّفسير المظهري: 10/ 219، والطنطاوي، التفسير الوسيط: 15/ 321.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 195.

تعليقُ الحُكْمِ بالصِّفة لا بالأشخاص، فيشمل كُلَّ من اتَّصف بالفجور، أيًّا كان زمانُه أو مكانه، وبذلك جاءت الإضافةُ لإبراز العِلَّة في استحقاقِ الوعيد، ولتدلَّ على شمولِ الحُكْمِ واتِّساعه لِكُلِّ فاجرٍ مُنكرٍ ليوم الدّين[1].

مَعْنى تعريفِ لَفْظِ ﴿ٱلْفُجَّارِ﴾:

كلُّ فاجرٍ داخلٌ في عمومِ الحُكْمِ الوعيديّ، وعلى رأسِهم المُطَفِّفون

تعريف لفظ ﴿ٱلْفُجَّارِ﴾ يُراد به الاستغراقُ والشُّمول، فيعمّ جميعَ الفجّار المطفِّفين وغيرهم، وقد دلّ العمومُ على أنّ الوعيد الإلهيَّ موجَّهٌ إلى جميع الفجّار، مع كون المطفّفين هم المقصودين ابتداءً من هذا التَّهديد؛ لأنَّ ذِكْرَ الوصفِ والوعيد عَقِبَ النَّهي عن التّطفيف يُعدُّ قرينةً بيانيَّةً على أنّ الخطابَ موجَّهٌ إليهم أوّلًا، ثم يتَّسع ليَشْمَل سائرَ الفُجّار[2].

نُكْتَةُ التَّعبير بمُفْرَدَة ﴿ٱلْفُجَّارِ﴾ دون (الكفار):

كُلُّ كافرٍ فاجرٌ، مِنْ غير عكسٍ

آثَر النَّظم الكريم استعمالَ مفردة ﴿ٱلْفُجَّارِ﴾ دون (الكفّار)؛ ذلك أنَّ الفجورَ أعمُّ من الكُفر، فهو يشمل الكافرَ في أصل العقيدة، والمُذنبَ الجائرَ في سُلوكه، وإن كان مِن أبناء الإسلام، وفي عرف القرآنِ والسُّنّة يُطْلَقُ وصفُ (الفاجر) على الكافر قطعًا، لكنّه يمتدُّ أيضًا إلى كلّ من فسَدَت سَريرتُه، وتمادى في المَعْصيَة، لا يَرْعى للّه تَعالى حقًّا ولا لعباده حرمةً، والتَّعبير بمادَّة الفجور دالٌّ على قوّة المعصية وانْكشافِها وافتِضاحِها، ولمّا كان الجامعُ لمُرْتَكِب هذه المعاصي هو الفجورَ لا الكفر؛ كان هو الأنسبَ بالاختيار، فالفاجِرُ يَصْدُقُ على الكُفّار ابتداءً، وعلى مُرْتَكِبي الكبائر كذلك، وأعظَمُ الفُجورِ الكُفْرُ.

(1) البقاعي، نظم الدُّرر: 21/ 318، والشِّربيني، السراج المنير: 4/ 501، والسّعدي، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 915.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 194.

بلاغَةُ التَّعبير بحرْفِ الظَّرفيّة:

أعمالُ الفجّار مآلُها إلى سجّين، وأصْحابُها خالِدون فيها

مَعْنى قولِه تعالى: ﴿لَفِي سِجِّينٍ﴾ إنْ كان على ظاهِرِ الظَّرفيَّةِ: أنَّ كتُب أعمالِ الفُجّار مودَعَةٌ في مكانٍ اسمه ﴿سِجِّينٍ﴾، أو وصفه ﴿سِجِّينٍ﴾، وذلكَ يُؤْذِنُ بتَحْقيرِه، أي: تحقير ما احْتَوى عليه مِن أعمالهم المكتوبة فيه، وعلى هذا حَمَلَهُ كثيرٌ مِن المُتَقَدّمين، وإن حُمِلَت الظَّرفيَّة في قوله: ﴿لَفِي سِجِّينٍ﴾ على غير ظاهِرِها، فجُعِل كتابُ الفُجّار مظروفًا في ﴿سِجِّينٍ﴾، فهو مجازٌ عَن جَعْلِ الأعمال المحصاة فيه في سجّين، وذلك كناية رمزيَّة عن كونِ الفُجّار في سجّين[1]، أمّا إن حُملت الظَّرفيَّة على معنى أنَّ مآل أعمال الفجّار في سجّين، فهو على المجازِ بالحَذْفِ، أو يكون كنايةً عن دخول الفجّارِ النّارَ بعد حِسابهم على أعمالهم، فهو مِن المُبالغة في الوَصْفِ، معَ إظهار غضَبِ الرَّبِّ.

مُناسبَةُ مُفْرَدَة ﴿سِجِّينٍ﴾ للسّياق:

الجَمْعُ بينَ المَعْنى الحِسّيّ في الحَبْسِ، والمعنى المعنويّ في الخِزْيِ والحرمان

لفظ ﴿سِجِّينٍ﴾ من أبلغ الألفاظ القرآنيَّة في تصوير الضّيق والمهانةِ والحَبْسِ الأبديّ، فهو على وزن (فِعّيل) من مادّة السّجن التي تدلُّ على القَيْدِ والتَّضييق، كما يُقال: فِسّيق من الفسق، وسَكّير من السُّكر، فجاء التّعبير بـ ﴿سِجِّينٍ﴾؛ ليُعَبِّر عن مُنتهى الإذلال والتَّحقير؛ إذ وُضع كتابُ أعمالِهم في مكانٍ سُفليٍّ مظلمٍ موحشٍ، وهو موضعٌ يُناسب دناءةَ أعمالِهم وخُبْثِ مقاصِدِهم، ومطروحٌ فيه إبليسُ وذرّيَّته استهانةً بهم واحتقارًا لهم[2]، وقد استُعملت الكلمَةُ أدقَّ استعمالٍ لتصوير حال الفُجّار ومآلهم؛ إذ توحي بأنَّ أعمالهم مردودةٌ ومحبوسةٌ في أسفل السّافلين، لا يصعَدُ منها خيرٌ، ولا يُقبل

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 194.

(2) الزَّمخشري، الكشّاف: 4/ 721، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 9/ 126، ومأمون حموش، التَّفسير المأمون: 8/ 375.

لهم عمَل[1]، فجَمَعَ اللَّفظُ بين المعنى الحسّيّ في الحبس، والمعنى المعنويّ في الخِزْيِ والحِرْمانِ.

دلالَةُ صيغَةِ (فِعّيل):

المُبالغة في الحَبْسِ والتَّضييق جزاءَ التّضييق على الآخرين

جاء لفظ ﴿سِجِّينٍ﴾ على وزن (فِعّيل) من مادَّة السَّجن؛ للدّلالة على المُبالغة في الحَبْسِ والتَّضييق، ففيهِ إشارةٌ إلى أنَّ كتابَهُم مودَعٌ في موضعٍ بالغِ الضّيق والمهانة، وإذا كان كتابُهم في سجنٍ عظيمٍ محكم، فحالُهُم هُم أوْلى بأن يكونَ في أشدّ أنواعِ الحَبْسِ والضّيق عذابًا وإذلالًا، جزاءً وفاقًا لأعمالهم[2].

بلاغَةُ الاعْتِراض:

تهويلُ أمْرِ السِّجّين وتفظيعُ حالِ الواقِعين فيه

الواوُ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾ تَحْتَمِلُ الاستئنافَ، ويجوزُ أن تكونَ معترضةً بين جملةِ: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾ وجملةِ: ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾، وقد أفادَ الإطنابُ الذي جاء في صورة الاعتراضِ تهويلَ أمرِ السّجّين وتفظيعَ حالِ الواقعين فيه، أي: هو بحَيْثُ لا يَبلُغُه دِرايةُ أحَدٍ[3].

تعيينُ مَرْجِعِ المَقْصودِ بالخِطابِ ودلالَتُه:

تحريكُ انتِباهِ عُمومِ المُخاطَبين للوقوف على اليقين

الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾ موجَّه ابتداءً إلى النَّبيِّ ﷺ، أي: أيّ شيءٍ أعْلَمَك - أيُّها الرَّسولُ الكريمُ - ما سِجّين[4]؟ والمعنى: ليس هذا الأمرُ مِمّا كُنتَ تعلمُه أنتَ ولا قومُك قبل نزول الوحي[5]، ثُمَّ يتَّسع الخطابُ في دلالتِهِ؛ ليَشْمَل كلَّ من يسمَعُ الآية، ويَعْقِلُ معناها، ويهزّه خطابُ المُباغَتَة.

بلاغَةُ الاستِفهامِ وغَرَضُه:

تعظيمُ المَسْؤولِ عَنْهُ في سياق الوعيدِ تهويلٌ لشأنِهِ

الاستفهامُ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ﴾ للتّعظيم

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 19/ 257.
(2) البقاعي، نظم الدُّرر: 21/ 318.
(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 9/ 126، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 195، ودرويش، الجدول في إعراب القرآن: 15/ 270.
(4) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 24/ 285، والثَّعلبي، الكشف والبيان: 10/ 153.
(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 19/ 257.

والتَّهويل، أي: لبيان عِظَم شأن السّجّين وهولِ أمْرِه، لا لطَلَبِ العِلْم به، فالمعنى: أيّ شيءٍ أعلمك - أيُّها النَّبيُّ الكريمُ - ما هذا السِّجّين العظيم؟ أي: إنَّه أمرٌ يفوقُ إدراكَ العُقول؛ تعظيمًا لشأنِه وتفظيعًا لحالِ مَن يودَع فيه[1]، ويَحْتَمِلُ أن يكون الاستفهامُ تقريريًّا، أي: إنَّ هذا من الأمور التي لم تَكُن تَعْلَمُها قبلَ الوحي، فيكون فيه إشعارٌ بأنّ العلم به فضلٌ من الله تَعالى ووحيٌ من عنده[2].

نكتةُ استِعْمالِ ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ دون مرادفاتِها:

إشعارُ السّامع بالعَجْزِ عَنِ المعرفةِ تفخيمٌ لشأنِها وتشويقٌ للوقوفِ عليها

اختير فعل ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ في هذا الموضِعِ دونَ غيرِه مِنَ الألفاظ؛ لِما فيه مِن تصويرٍ بليغٍ لعَجْزِ السّامع عن الإحاطةِ بما وراءَ الحسّ، فيورث في النَّفْسِ هيبةً وخشوعًا أمام عظمَةِ ما يُسأل عنه، وقد تكرّر في القرآنِ المجيدِ استعمالُ عبارَةِ ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾ حتَّى غَدَتْ صيغَةً قرآنيَّة مميّزة للتَّعظيم والتَّهويل والتَّعجيب، أبدعها البيانُ الكريم في إطار اللِّسان العربيِّ، فجاءت أبلغَ مِن صيغَتَيِ التَّعجُّب المألوفتَيْن عندَ العرَب، كقولهم: ما أعظمَه! وأعْظِمْ به! إذْ تجمَعُ ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾ بين إبهام المجهولِ وتفخيم المعلوم، فتَرْتَقي بالخطاب إلى ذروة التَّأثير والإجلال[3]، فالمُخاطَبُ مَهْما اجتهد في طلب المعرفةِ لَن يُدْرِك حقيقة الغيب، فجاء هذا الأسلوبُ؛ ليَبْعَثَ الرَّهبة، ويُعَظِّم الشَّأن، ويوَطِّئَ للجواب.

فائدةُ إظهار لفظِ ﴿سِجِّينٌ﴾:

تعيينُ أنَّ المسؤولَ عنهُ هو (سِجّين) لا (الكتاب)

آثر النَّظمُ الكريمُ إظهارَ لفظ ﴿سِجِّينٌ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ﴾ دون إضْمارِه، فلم يقل: (وما أدراك ما هو)؛ لِما في الإظهارِ من تعيين المسؤول عنه، ولو جيءَ بالإضمار؛ لتوُهِّم احتمالُ الكتابِ المتقدّم ذِكْرُه، ولا سيّما أنَّ الجوابَ ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾.

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 195، وشحاته، تفسير القرآن الكريم: 30/ 6407.
(2) الثعالبي، الجواهر الحسان: 5/ 563، وابن عطيَّة الأندلسي، المحرَّر الوجيز: 5/ 451.
(3) الميداني، معارج التَّفكُّر: 15/ 323.

بلاغَةُ حَذْفِ المُسْنَد إليهِ:

مَعْرِفَةُ المَحْذوفِ تُغْني عَن ذِكْرِهِ إلّا لنُكْتَةٍ

جاء قولهُ تعالى: ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾ خبرًا عن ضميرٍ محذوفٍ يُقدَّر بـ: هو، يعودُ على قولِه: ﴿كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾، والتَّقدير: هو كتابٌ مرقومٌ، وحُذف المُسند إليه هُنا اتِّباعًا لأسلوب العرَبِ في الحذْفِ عند وُضوح المرجِعِ واستغناءِ السّياق عنه؛ إذ جرى الحديثُ عن كتاب الفجّار، فصار ذِكْرُ الضَّمير بَعْدَ ذلك غيرَ لازمٍ لتَمامِ الفَهْم[1].

ويُعدُّ هذا الحذفُ مِن أرقى أساليب البلاغة؛ لأنّه يدلّ على التَّنويه بالمذكور وتعظيم شأنه، كأنّ أمرَهُ أشهَرُ من أن يُعاد التَّصريح به، وهذا ما يُسمّى في علم المعاني بـ: متابعَةِ الاستعمالِ؛ وذلك أنَّ العرَبَ إذا أجْرَوا حَديثًا على شَيءٍ، ثمَّ أخبَروا عنه؛ التَزَموا حَذفَ ضَميرِه الَّذي هو مُسنَدٌ إليه؛ إشارةً إلى التَّنويهِ به كأنَّه لا يَخْفى[2].

غَرَضُ تَنْكيرِ لَفْظِ ﴿كِتَٰبٌ﴾:

تـهـويـلُ أمـرِ الكِتاب وتعظيمُ شأنِهِ؛ لِما فيه مِـن إحـاطـةٍ لأعمالِ الفُجّار

نُكِّر لفظ ﴿كِتَٰبٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾ للدّلالة على تهويل شأنِهِ وتعظيم أمره؛ إذ يُراد به كتابٌ مخصوصٌ عظيمُ القَدْرِ عندَ اللّه تَعالى، لا يُحيط الخلْقُ بحقيقته، ولا يَبْلُغونَ كُنْهَهُ، والمقصود بهذا الكتابِ: ما كُتِبَ فيه من أحوالِ الفُجّار وأعمالِهم وعقوباتهم، فهو سِجِلٌّ جامع يُحْصي دقائقَ حياتِهم، ظواهرها وبواطنها، منذ أوَّل أعمالِهم في هذه الحياةِ إلى انتهاء أعمارِهم في الدُّنيا، وما يُلاقونه من حسابٍ وجزاءٍ وعذابٍ أليمٍ في دركات الجحيم[3].

بلاغَةُ الوَصْفِ بلَفْظِ ﴿مَّرْقُومٌ﴾:

توكيدُ المَوْصوفِ وبيانُ جَمالِهِ، مِـن خصـائـصِ أوصافِ البيانِ

وُصِف الكتابُ بصِفَةِ ﴿مَّرْقُومٌ﴾، أي: مكتوب مسطَّر لا مجالَ فيه للخَطَأ ولا للنِّسيان، فهو مُحكَمٌ بالرَّقْم والبيان، مكتوبٌ كتابةً بيِّنة

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 195، 196.
(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 176.
(3) الميداني، معارج التفكر: 15/ 324.

واضحةً تُشْبِهُ النَّقش في الثَّوْبِ المنسوج، فعندَ سَماعِ هذا الوَصْفِ يخيّل إلى السّامع أنَّ الكتاب قد نُقِشَت فيه الكتابَةُ، وكُتِبَت بصورة بيِّنة واضحة، وأفادَ الوَصفُ بصفة ﴿مَّرْقُومٌ﴾ تأكيدَ ما أفاده لفظُ ﴿كِتَٰبُ﴾[1]، فاجتمع توكيدُ مَعْنى الكتابةِ، وبيانُ جمالِ المكتوبِ.

عِلَّة فصْلِ الجملةِ عن سابِقَتِها:

الانتقالُ مِن وصفِ الكِتاب إلى تفصيلِ أحوالِ أصْحابِهِ

يحتمل أن يكون قولهُ تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ مُبَيِّنًا لمضمونِ جُملة: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ جملةً ابتدائيَّةً، وبين المُكَذّبين بيوم الدّين والمُطَفّفين عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ، فمِن المكذّبين مَنْ هم مطفِّفون، ومن المطفّفين مسلمون وأهلُ كتابٍ لا يُكذِّبون بيوم الدّين[2]، فلمّا بيَّن اللّه تَعالى ما في كِتاب الفجّار من الشَّرِّ؛ استأنف الكلام؛ ليُفصِّل ما يَتَرَتّب على ذلك من جزاءٍ وعقوبة، فقال: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، فجاء الفَصْلُ هُنا انتقالًا من وصْفِ الكِتاب إلى وصف حال أصْحابِهِ، على وجهٍ يُبْرِزُ تلازُمَ العمَلِ والجَزاء، ويشدّ انتباهَ السّامع إلى ما يَلْقاهُ المكذّبون من عذابٍ مهينٍ يوم القيامَةِ[3].

بلاغة الوعيد بلفظ ﴿وَيْلٌ﴾:

الزَّجرُ الشَّديد والوعيدُ الأكيدُ للمكذِّبين

جاء قولهُ تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ تعبيرًا موجزًا شديدَ الوَقْعِ، يُفْصِحُ عن الهلاك التّامّ والدَّمار العظيم، الذي يَنْتَظِرُ المكذّبين بيوم الدّين، الذين لا يَظُنّون أنَّهُم مَبْعوثونَ ليوم عظيم، فلفظُ ﴿وَيْلٌ﴾ من ألفاظِ الوعيدِ القُرآنيّة التي تُستخدَمُ للدّلالة على أعلى مراتبِ الوَعيد، وهو لفظٌ يَحْمِلُ في طيّاته التَّحذيرَ والتَّهديد معًا، فيُحدِثُ في القَلْبِ رهبةً عندَ سماعِه وارتداعًا عند تأمُّله[4].

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 196، وامحمد صافي المستغانمي، برنامج في رحاب سورة: (المطففين).
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 196.
(3) البقاعي، نظم الدُّرر: 21/ 319.
(4) الخطيب، التَّفسير القرآني: 16/ 1491، ومأمون حمّوش، التفسير المأمون: 8/ 375.

بلاغَةُ الإيجازِ بتَنْوينِ العِوَضِ:

التَّنوينُ يُطْلِق مجالَ التَّدبُّر بما تُمليه دلالةُ السّياق من معانٍ

التَّنوين في كلمة ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تنوين عِوَض، عوِّض به عن جملةٍ محذوفةٍ تُقدَّر بما يُناسب السّياق، أي: (يومَ إذْ يقوم النّاس لربّ العالمين)، ويلٌ فيه للمكذّبين[1]، فهذا التَّنوين يُشير إلى اختصارٍ بليغٍ جَمَعَ المعنى في لفظٍ واحدٍ، وأضْفى على الجملةِ إيجازًا مع عُمقٍ في الدّلالة؛ إذ يوحي بعِظَم اليوم وشدّة أهوالِه دون أن يُصرّح بتَفْصيلِه، فكأنّ التَّنوين يُجسّد في ذاتِه رهبةَ ذلك اليوم ومَشْهَده الجليل.

بلاغَةُ فنِّ الإدماجِ:

وعيدُ المُكذِّبين في سياق تَهْديدِ المُطَفِّفين

على القولِ بأنَّ جملة: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ ابتدائيَّة، يكون فيها إدماجٌ بلاغيٌّ بديع[2]؛ إذ جمع النَّظم الكريم التَّهديدَ بَيْنَ المُطفِّفين والمُكذِّبين بيوم الدّين في آنٍ واحد، فجاءت الجُملة الكريمة؛ لتَدْمِجَ الوعيد بالمكذّبين عامّةً ضِمْنَ سياق الحديث عن المطفِّفين خاصّةً، وإنْ لم يَكونوا مِن المُطفِّفين، فيتحقَّق بذلك اتِّساعٌ في المعنى وشمولٌ في الوعيد، دونَ إخلالٍ باتِّساق السّياق القرآنيِّ.

نَوْعُ اللّام ودلالَتُها:

تعريفُ لَفْظِ ﴿لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ للعَهْدِ العلميِّ، أي: أولئك المُكذّبون المَعْروفونَ مِن السّياق، وهم الذين كَذّبوا بيَوْمِ الدّين[3]، فالوعيدُ موجَّهٌ لهَؤلاءِ المُجْرِمين على وجْهِ الذَّمّ والتَّقريع.

فائدةُ إظهارِ لفظِ المُكذِّبين:

تعميمُ وعيدِ المكذِّبين وتعليقُ الحُكْمِ بوَصْفِ التَّكذيب

أظْهَرَ النَّظم الكريمُ لَفْظَ ﴿لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾؛ لِما في ذلكَ من تعميم للوعيدِ وتعليقٍ للحكم بالوصف ذاتِه[4]، فالإظهار هنا يُفيد إبرازً

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 196، وبهجت صالح، الإعراب المُفصَّل: 12/ 376.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 196.
(3) الكوراني، غاية الأماني: 1/ 350.
(4) البقاعي، نظم الدُّرر: 21/ 320.

العلَّة في استحقاقِ العقوبة، وهي صفَةُ التَّكذيب الرّاسخة بيوم الدّين، فيشمل كُلَّ من تلبَّس بها في أيِّ زمانٍ أو مكان.

دلالَةُ التَّعبير باسمِ الفاعِلِ:

الجَمْعُ بينَ ثباتِ صِفَةِ التَّكذيب وتَجَدُّدِها في الفِعْلِ

آثَر النَّظم الكريمُ التَّعبيرَ باسْمِ الفاعلِ ﴿لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، أي: الرّاسخين في هذه الصِّفة، وعَدَلَ عن التَّعبير بالفعل إلى الاسم؛ لِما في الاسم من الدّلالة على الثَّبات والدَّوام، وما يومِئُ إليه اسمُ الفاعل من الدّلالة على روحِ الفِعْلِ، فاسْمُ الفاعل اسمٌ في الصّورة اللَّفظيَّة، وفعل في التَّأويل الدّلاليّ، ويُرشِّح ذلك الوصفُ بالاسْمِ الموصول، فالمقصودُ إذًا مَن استقرّ فيه التَّكذيبُ، واستَحكَمَ في قَلْبِه حتَّى صارَ صفةً لازمةً له[1].

بلاغَةُ فصْلِ جُملة ﴿ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ﴾ عمّا قَبْلها:

بيانُ ما أُجمل في السّابق طريقٌ القرآن في تثبيت المعاني وتبيين المَباني

على القول بأنَّ الاسمَ الموصول في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: هُم الذين يُكَذِّبون، فالجملة مفصولةٌ عمّا قبلها؛ لأنّها بيانٌ وتفصيلٌ لِما أُجمل في قولِه تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، فهي بيانٌ لمتعلَّق التَّكذيب وتوضيحٌ لموضوع الوعيدِ، فالآية الأولى ذكَرَت المُكذّبين على وجْهِ الإطلاق، ثُمَّ جاءت هذه الجملةُ لتُخصِّص، وتفصِّل بأنّ تكذيبَهُم إنَّما هو بيوم الجزاءِ والحِساب، وهو أعظَمُ مَظاهِرِ جُحودِهِم وإنكارهم للحقِّ، وفي هذا الأسلوب تهديدٌ وتحذيرٌ للمطفِّفين من المُسْلِمين؛ لئلّا يَسْتَخِفّوا بذُنوبهم، فيكونوا مشابهين للمكذّبين بيوم الدّين في حالهم، وإن لم يَجْحَدوه بألسِنَتِهم[2]، وعلى القول بأنَّ الاسمَ الموصولَ صفَةٌ للمُكَذّبين، فلا تعليلَ للفَصْلِ بين الصِّفة والموصوف.

(1) البقاعي، نظم الدُّرر: 21/ 320.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 196.

بلاغَةُ التَّعبير بالاسمِ الموصول:

صلةُ الموصولِ تعليلٌ للذَّمِّ وبيانٌ للوعيد

آثَر النَّظم الكريمُ التَّعبير بالاسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ﴾ دون الاسم الصَّريح (المكذبين)؛ تفنُّنًا في التَّعبير وتحاشيًا لتَكرار الصّيغة، ولِما في تنوُّعها بين الاسميَّة والموصوليّة من الإشارة إلى ذمّهم بما في حيِّز الصِّلة، وإبراز أنّهم جَديرون بهذه الصِّفة المَقيتَة التي استحقّوها؛ جزاءً لما ارتكبوه من جحودٍ وتكذيبٍ بيوم الدّين وسائر الحقائق الإيمانيَّة، فالتَّعبير بالموصول ليس وصفًا كاشفًا للبيان؛ لأنّ المقصودين معروفون من السّياق، ولأنَّ تكذيبَهم بيوم الدّين عُلِم من قوله: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ﴾، بل هو وصفٌ للذَّمِّ والتَّقريع، كقولك: فعَلَ ذلك فلانٌ الفاسِق الخبيثُ، فالغرض ليس التَّوضيحَ بل التَّوبيخ والتَّشنيع، ويجوز أن يكون الموصولُ بدلًا من لفظِ المكذّبين؛ ليُناط به ما بعده من قولِه تعالى: ﴿وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾، فتَتَناسَقُ الجُمَل في بناءٍ بلاغيٍّ مُحكمٍ يُبرز شناعةَ التَّكذيب وثباتَ صِفَةِ الإثم والعدوانِ فيهم[1].

دلالة التَّعبير بصيغة المُضارِع:

جاء التَّعبير بصيغة المُضارع في قوله تعالى: ﴿يُكَذِّبُونَ﴾؛ للدّلالة على اسْتِمْرارِ التَّكذيب وتجدُّدِ وقوعِه، فهو عادةٌ ذميمَةٌ تتكرَّر منهم آنًا بعد آنٍ وحالًا بعد حالٍ.

بلاغَةُ الإطنابِ بتَفْصيلِ المُجْمَلِ:

ترسيخُ المَعْنى في الأذهانِ وزيادةُ أثَرِ الوعيدِ في النُّفوس

ورد ذكر التَّكذيب أوَّلًا بصيغةٍ مجملةٍ في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، ثُمَّ أُعيد تفصيلُه وبيانُ متعلِّقه في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، وهذا من الإطناب البليغ الذي جاء في صورة التَّفصيل بعد الإجمال، والغرضُ مِن هذا الأسلوبِ ترسيخُ المَعْنى في

(1) الزَّمخشري، الكشّاف: 4/ 721، والبيضاوي، أنوار التَّنزيل: 5/ 295، وأبو حيّان الغرناطي، البحر المحيط: 10/ 428، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 9/ 126.

الأذهان وزيادَةُ أثَرِ الوَعيدِ في النُّفوس، حتّى يُدْرِك السّامعون عِظَم جَريمَتِهم وما يَتَرَتَّب عليها من جزاءٍ، وأيضًا فإنّ هذا التَّفصيل يَحْمِلُ في طيّاته تحذيرًا للمطفِّفين من المسلمين؛ لئلّا يستخفّوا بمَعاصيهم، فيَقَعوا في منزلةِ المكذِّبين بيومِ الدّين، فيُشابهوا مَن أنكر البعث والجزاء، وإن لم يُصرّحوا بجُحودِهم لفظًا[1].

فائدَةُ إيثارِ تَرْكيبِ (يوم الدين) دون القيامَةِ:

إظهارُ مَعْنى الجزاءِ وحسابِ العبادِ بعدَ قيامِهم من قبورهم بين يدي الله تَعالى

آثر النَّظم الكريمُ اختيارَ تركيب (يَوْمِ الدّينِ) دون (يوم القيامة) مع تقدُّم ذِكْرِ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ لأنَّ الدّين في أصلِه يُطلق على الجزاء والحساب، فسمّي يوم القيامة بذلك؛ لأنَّه يومٌ يُدانُ فيه الخَلْق بأعمالهم[2]، أي: يُجازَوْنَ على ما قدّموا من خيرٍ أو شرٍّ، وفي هذا التَّعبير إيحاءٌ بعدل الله تَعالى التّامّ؛ إذ يُؤكّد أنَّ ذلك اليومَ يومُ الحِساب والجزاء الحَقِّ، الذي توَفّى فيه كُلُّ نفسٍ ما كسبت، فجمع السّياقُ بين الاسم العَلَم وبين ما يكون فيه من الجزاء على الأعمال؛ تنبيهًا على كمال العدْلِ.

نَوْعُ الواوِ ودلالَتُها:

سببُ التَّكذيبِ ما جُبلت عليه النُّفوس من العدوانِ والإثم

الواوُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُكَذِّبُ﴾ يَحْتَمِل أن تكون استئنافيَّة[3]، ويَحْتَمِل أن تكون حاليَّة، أو أن تكون عاطفة[4] على ما قبلها؛ لاتِّحاد السّياق في الخبَرِ والمعنى؛ إذ الجُمْلَتان تشتركان في بيان صفات المكذّبين وبيان عِلّة تكذيبهم بيوم الدين، فبَعْدَ أن وصفَهُم الله تَعالى بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ﴾؛ جاءت الجُملة المعطوفة؛ لبيان سبب هذا التَّكذيب وحقيقته، وهو ما جُبِلَت عليه نفوسُهُم مِن العدوان

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 196.
(2) الخازن، لباب التأويل: 4/ 404.
(3) صافي، الجدول: 15/ 271.
(4) الدَّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 10/ 411.

والإثم، فكان تكذيبُهم ثمرةً لطُغْيانِهم وفساد قُلوبِهم[1]، وعلى القولِ بالحاليّة يكونُ فيها إظهار علَّة التّكذيبِ، أي: لا يُكذّب بيوم الدّين إلّا في حال الاتِّصاف بالاعتداء والإثم، وهي تَلْتَقي بدلالةِ العَطْفِ والاستئناف.

بلاغَةُ القَصْرِ بالنَّفي والاستثناء:

القصرُ طريقٌ موصلٌ إلى تبيينِ الحقائق وتعيين المقاصدِ

جاء القَصْرُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ بطريق النَّفي والاستِثناءِ، وهو أسلوبُ قصرٍ حقيقيّ، من قَصْر الصِّفة على الموصوف، فقد قُصِرَ وصفُ التَّكذيب بيوم الدّين على الموصوف بأنّه مُعتدٍ أثيم، وقد أفادَ القَصْرُ التَّحذيرَ من التَّكذيب بيوم الدّين، والمعنى: أنَّه لا يكذِّب بيوم الدّين إلّا مَن كان موصوفًا بهذه الصِّفات الثَّلاثة، أوَّلها: كونه معتديًا، والاعتداءُ هو: التَّجاوز عن المنهج الحَقِّ. وثانيها: الأثيم، وهو مبالغَةٌ في ارتكاب الإثم والمعاصي. وثالثُها: التَّكذيب بالقرآن الكريم والزَّعم أنَّه أساطير الأوَّلين[2].

نُكْتَة التَّعبير بالمُضارع المُضعَّف:

استمرارُ التَّكذيبِ وتجدُّدُهُ دَيْدَنُ أهل الكُفْرِ

في اختيار الفِعْلِ ﴿يُكَذِّبُ﴾ - بصيغته المضعَّفة من مادّة كذّب - دلالةٌ على المُبالغة في الجحود والإنكار؛ إذ إنَّ التَّضعيف في بنية الكلمةِ يُفيد التَّكرار والمُبالغَةَ في الفِعْلِ، والمعنى: بيان أنَّ المكذِّبين يوغلون في التَّكذيب، ويُصرّون عليه عن علمٍ وعناد، وجاء الفعلُ بصيغَةِ المُضارع؛ ليُفيد الاستمرارَ والتَّجدُّد، فتكذيبُهم ليس طارئًا، بل عادةٌ متأصّلة وسلوكٌ مُتكرِّر يدلُّ على دوامِهم في الإنكار والجحودِ واستِمْرارهم في ردِّ الحَقِّ كُلَّما جاءَهم[3].

دلالةُ تخصيصِ لَفْظِ ﴿مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ بالذِّكر:

اجتماعُ انحِرافِ الفِكْرِ وفَساد العَمَلِ علَّةُ التّكذيبِ بيَوْمِ الدّين

خصَّ النّظم الكريم صِفَتَي الاعتداء والإثم بالذّكر في قوله

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 196.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 87، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 197، 198.
(3) البقاعي، نظم الدُّرر: 21/ 320، والقونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 20/ 147.

تعالى: ﴿وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾؛ إذ دلَّ وصفُ الاعتداء على تجاوُزِه حدودَ الحقِّ والعدل في كُلِّ ما يتعلّق بصلاتِهِ بربِّه وبالخَلْقِ، فالاعتداء هُنا يشمَلُ ظُلْمَه لنَفْسِه بالشِّرك والمعصية، وظُلمه لله تعالى بجحود توحيدِه، وظُلْمه لرُسل الله تَعالى بتَكْذيبِهم ومُحارَبَتِهم، كما اعتدى على أدلَّةِ الحقّ التي نصبها الله تَعالى أمام بصَرِهِ وبصيرته، فلم يتدبّرها، أو لم يعمل بها[1]، ويدلُّ على فساد القوّة النَّظريّة في الإنسان، وهي القوَّة التي كمالُها أن يُدرك بعَقْلِه وحدانيَّة الخالق ﷻ، وما يتَّصف به من صفاتِ الكمال من علمٍ وقدرةٍ وإرادةٍ وحكمةٍ، فالمعتدي هو من عَطَّل عقلَهُ عن التَّأمُّل في أدلَّةِ التَّوحيد، وتجاوز حدودِ العَقْلِ والفطرة التي تدعوهُ إلى الإيمانِ بالحقِّ.

وأمّا وصفُ الأثيم؛ فيُشير إلى فسادِ القوَّة العمليَّة التي وظيفَتُها معرفةُ الخَيْر لأجل العمل به، فإذا أُهْمِلَت هذه القوَّةُ؛ غلَبَت الشَّهوةُ العقلَ، وفَسَدَ السُّلوك، وانغمس الإنسان في المعاصي والذُّنوب، ولهذا جعلَ الله تَعالى الاعتداءَ والإثم مناطَ التَّكذيب بيوم الدّين؛ إذْ لا يُنكر ذلك اليوم إلّا من اجتمع فيه انحرافُ الفِكْرِ وفساد السُّلوك؛ لأنَّ مَن كان عادلًا في فكره، مُستقيمًا في عمله، واقفًا عند حدود الله تَعالى؛ كان إيمانُه بالبعث والجزاء أمرًا طبيعيًّا ينسجِمُ مع عدلِهِ وفِطْرَتِه السَّليمة[2].

نكتةُ التَّعبير بصيغة اسمِ الفاعِلِ لـ ﴿مُعْتَدٍ﴾ وصيغة فعيل لـ ﴿أَثِيمٍ﴾:

الاعتداءُ سُلوكٌ متكرِّر وفعلٌ متجدِّدٌ؛ علَّتهُ الإثمُ الرّاسخ

آثر النَّظم القرآنيُّ التَّعبير بصيغة اسم الفاعلِ لصِفَةِ ﴿مُعْتَدٍ﴾، بينما جاء التَّعبير بصيغة (فعيل)، وهي صيغةُ مبالغةٍ لصِفَةِ ﴿أَثِيمٍ﴾؛

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 197.
(2) النَّيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 6/ 465، وإسماعيل حقي، روح البيان: 10/ 367، ومحمد عبده، الأعمال الكاملة: 5/ 372.

وذلك لأنَّ الاعتداء وصفٌ متكرِّر الوقوع، وهو ما يدلّ عليه اسم الفاعِل مِن الحدَثِ والفِعْلِ، وعلّة الاعتداءِ الإثمُ الرّاسخ في النّفس والسُّلوك، فإذا ثبتَ الإثمُ؛ نادى على الاعتداءِ، وأغْراهُ، وإذا زالَ الإثمُ؛ زالَ معَهُ الاعتداء، فكان التَّعبير باسْمِ الفاعِلِ ﴿مُعْتَدٍ﴾ كالنَّتيجة للصِّفة المُشَبَّهة ﴿أَثِيمٍ﴾، وهو الأنسب للمقام، والألصَقُ بالسّياق.

المُعْتَدي الأثيمُ مِن صفاتِهِ المُلازِمَة له وصفُ الآيات بالخُرافات والأساطيرِ

دلالَةُ استِعمالِ ﴿إِذَا﴾ دون (إن):

اختيرت أداةُ الشَّرط ﴿إِذَا﴾ بدلًا من (إن)؛ لأنَّ المقام يَقْتَضي تحقيق وقوع الفِعْلِ وتكرُّره، لا مجرّد احتماله، فـ ﴿إِذَا﴾ تُستَعمَلُ لِما هو متحقَّق الوُقوع أو كثير التَّكرار، بخلاف (إن) التي تفيد الشَّكَّ أو النّدور، فدلَّ التَّعبير بـ ﴿إِذَا تُتْلَىٰ﴾ على أنَّ آياتِ اللّه تَعالى تُليت عليه، وهي أمرٌ واقعٌ متجدِّد، ومع ذلك لا يَزْدادُ إلّا عنادًا وإثمًا، ممّا يُثبت حقيقةَ اتّصافه بأنّه ﴿مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾، ولذلك حَسُن أن تكون جملة: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ صفةً لـ ﴿مُعْتَدٍ﴾ أو حالًا منهُ[1]، والصِّفة مِن مُلازماتِ المَوْصوفِ، وأيضًا فإنَّ الحالَ قد تكونُ لازمَةً لصاحبِها.

الحقُّ مرفوضٌ عند المكذِّبين على الدَّوامِ بقَطْعِ النّظر عن تاليهِ

دلالَةُ التَّعبير بصيغَةِ المُضارع المَبْنيِّ للمَفْعولِ:

جاء التَّعبير بفِعْلِ ﴿تُتْلَىٰ﴾ بصيغَةِ المُضارِعِ المبنيِّ للمَفْعولِ؛ ليَدُلَّ على أنَّ استمرارَ فعل التِّلاوة وتجدُّدَهُ من أيِّ تالٍ كان، لا يُؤثِّر فيهم، فهُم يَرْفُضون الحقَّ المبينَ بقَطْعِ النّظر عمّن يُنبِئُهُم به، وبقَطْعِ النّظر عن تجدّد إنبائهم به، فيبقى هذا المُكذِّب على عناده وإنكاره، فالمقصودُ التِّلاوة ذاتُها وما تَقْتَضيهِ مِن أثرٍ في النَّفس، لا مِن الذي يقومُ بها، فالمتكبّر واحدٌ وإن تعدّد القُرّاء.

دلالَةُ استِعمالِ حَرْفِ الاستِعلاءِ:

استُعمل حرف الاستعلاءِ (على) في قوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 30/ 197.

بـراهـينُ الآيـاتِ رفـيـعَـةٌ واصـلـةٌ بألسُنٍ فصيحَةٍ

﴿ءَايَٰتُنَا﴾؛ للدّلالة على رِفْعَة براهين الآيات وعُلوّ مقامِها، فهي تَعْلو على السّامع بسُلْطانِها وحُجَجِها البيّنة؛ لِما تتضمَّنُه مِن براهينَ قاطِعَةٍ وأدلَّةٍ ساطِعَةٍ تُظْهِرُ سموَّ مصدرِها الإلهيِّ وهَيْمَنَتَها على القلوب والعقول[1]، مع ما في حرف الاستعلاء من الدّلالة على أنَّ الحقَّ يعلو، ولا يُعلى عليه، وأنَّ التّاليَ يَتلو الآياتِ إيصالًا وتبليغًا مُتحقِّقًا، لا نقصَ فيه ولا قُصورَ.

دلالَةُ إضافَةِ الآياتِ إلى ضَميرِ العظَمَةِ:

تشريفُ الآيـاتِ وتـعـظـيـمُـهـا وتفخيمُ مَكانَتِها

أُضيف لفظ الآياتِ إلى ضميرِ العظمَة ﴿ءَايَٰتُنَا﴾؛ لتشريف الآياتِ وتعظيمها وإكْسابِها الفخامةَ، أي: الآيات "المَنْسوبَة إلى عظمَتِنا الدّالَّة على دوامِ رُبوبيَّتِنا وقُدْرَتِنا على البَعْثِ، والجزاء، واسترداد الحُقوق"[2]، فدلّ ذلك على عظيمِ إنْكارِ المُكَذّبين الذين يُسَمّون الآياتِ بأنّها أساطيرُ الأوَّلين، وقد اكتَسَبَت مِنَ العظمَةِ والجَلال والبَهاء ما لا يُحيط به الوصفُ، ولا تُدركه حروفُ الرَّصْفِ، فأفادت الإضافةُ تشريفَ الآيات وبيانَ مكانَتِها الرَّفيعة، فهي ليسَتْ كأيِّ أدلَّةٍ، بل هي علاماتٌ وبراهينُ إلهيَّة صادرَةٌ عَن الذّات العَليّة، تحملُ في ذاتِها جلالَ مصدَرِها وعظمةَ مَدْلولِها[3].

بلاغَةُ التَّعبير بالفِعْلِ الماضي:

دِيـدَنُ المـكـذِّبِ مبادرَتُهُ إلى إنكارِ الحقِّ المبينِ دونَ تروٍّ

جاء فِعْلُ ﴿قَالَ﴾ بصيغة الماضي جوابًا للشَّرط الوارد بصيغة المُضارع ﴿تُتْلَىٰ﴾، وذلك ليدلّ على مبادرةِ المكذّب إلى الرَّدّ والإنكار دون تروٍّ أو تفكيرٍ، فقولهُ يَصْدُر فورَ سماعِه الآياتِ، بلا تردُّد ولا تأمُّل[4]، فاختيارُ الماضي في التَّركيبِ يُصوّر سرعةَ وقوعِ الحدث وثباته في سُلوكه، فهو أمرٌ متكرِّر قد مَضى، واستقرّ من

(1) البقاعي، نظم الدُّرر: 21/ 320.
(2) المهائمي، تفسير المهائمي: 3/ 516.
(3) البقاعي، نظم الدُّرر: 21/ 320.
(4) القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 20/ 148.

شدّة اعتيادِهِ عليه، بينما المضارع في الشَّرط يدلّ على استمرارِ التِّلاوة وتجدّدها.

دلالَةُ استِعْمالِ لفظِ ﴿أَسَٰطِيرُ﴾:

تصويرُ بَلادَةِ المُكَذّبين وضَعْفِ تأمُّلِهم آياتِ الذِّكر المُبين

آثَر البيانُ القرآنيُّ التَّعبيرَ بمُفْرَدَةِ ﴿أَسَٰطِيرُ﴾، وهي جمعُ: أُسْطورَةٍ، أي: القصّة أو الخبر الذي يُروى بلا أصلٍ ثابتٍ، وغالبًا ما يُراد بها الأحاديثُ الموضوعَةُ أو الخرافات المختلقَة، التي يتناقلها النّاس من جيلٍ إلى آخر، وقد أطْلَقَ المُشْرِكون هذا اللَّفظ على قصص القرآن الكريم تشبيهًا لها بخُرافات الأمم السّابقة، كالقصص التي كانت معروفة عند الفُرْسِ عن رُسْتُمَ وإسْفِنْديارَ، فأنكروا حقيقتَها، وعَدّوها مُجرَّد حكاياتٍ متوارَثَة[1].

وفي استعمال هذا اللَّفظ على ألسنتهم تهكُّمٌ بالوحي وتنقُّصٌ للحقّ؛ إذ يوحي بأنّهم يرون القرآنَ الكريمَ كلامًا مَكرورًا بلا نظامٍ أو حقيقةٍ، يُردَّد كما تُردَّد الأساطيرُ، ولا يَحْمِلُ في نَظَرِهِم أثرًا في النَّفس ولا نفعًا في الواقع[2]، وهو كاشفٌ عن بلادَةِ حِسِّهِم، وإعراضهم عن التَّأمُّل والتَّدبُّر؛ إذْ إنَّهُم ألِفوا سماعَ القصص الباطلَةِ حتَّى عَجَزوا عن التَّمييز بين وحيٍ إلهيٍّ صادقٍ وأساطيرَ بشريةٍ مختلَقَة.

نُكْتَةُ التَّعبير بلفظ ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾ دون (السّابقين):

(الأوّلون) وصفٌ مُطْلَقٌ لِمَن تقدّم مِن الأُمَم الغابِرَة

اختيرَ لفظُ ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾ بدلًا من (السّابقين)؛ لأنَّ كلمةَ الأوَّلين تُطْلَقُ على من تقدّم غيرَهُ زمنًا على وجه المُشاكلة والمقابلة بـ (الآخرين)، فهي أدلُّ على تتابع الأجيال وتعاقب الأمم، والمقصودُ بـ ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾ هُنا الأممُ الماضيَةُ القَديمَةُ، التي لم تَثْبُت قِصَصُها، ولم تصدُق الأخبار عنهم، وعدّوا ما في القرآنِ مِن أخبارِهِم

(1) ابن عطيَّة الأندلسي، المحرَّر الوجيز: 5/ 451، والمظهري، التَّفسير المظهري: 10/ 222.
(2) محمد عبده، الأعمال الكاملة: 5/ 373.

مُجرَّد حكاياتٍ ماضيةٍ وأسمار قديمة تُروى للتَّسلية لا للعِظَة، وقد غَلَبَ على المُشركين هذا الوصفُ حينَ سَمِعوا القصص القرآنيّ الذي سيق بأسلوبِ المَوْعِظَة والعِبْرَة، فجَهِلوا مقاصدَهُ السّامية وحِكَمَهُ البالغَة[1].

بلاغَةُ الوَصْفِ بالجُمْلَةِ الشَّرطيَّة لا باللَّفظ المفرد:

جاءت الصِّفة الثّانية لكلمَةِ ﴿مُعْتَدٍ﴾ جُملةً شرطيَّةً، وهي قوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، وتَحْتَمِلُ الحاليَّة، ولم تأتِ وصفًا مفردًا أو حالًا مفردة؛ وذلك لتبيّن حالَ المكذّب مع ذِكْرِ الأدلَّة النَّقليّة، فالأدلَّة النَّقليّة والعقليَّة جميعًا لا تُؤَثِّر فيه، ولا تَنْفَعُهُ، مَهْما كانت قوَّتها ووُضوحها[2]، فهي تُصوّر هذا المكذّب، وقد أُغلق قلبُهُ عَن الفَهْم، وأُقْفِلَ سَمْعُهُ عنِ الحقّ، حتّى صار إذا تُليت عليهِ آياتُ اللّه تَعالى لم يتأمَّلْها، ولم يَتَدَبَّرْها، بل جَحَدَها عنادًا وكبرًا، وسارع إلى وصْفِها بأقلِّ الأوصافِ.

تصويرُ حالِ المُكَذِّب بأنَّه لا تَنْفَعُهُ الأدلَّة العقليَّة ولا النَّقلية

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإثْمُ والعُدْوان والذَّنب:

الإثْمُ: هوَ الذَّنْبُ الذي يَقْتَرِفُهُ الشَّخْصُ في حَقِّ نَفْسِهِ، والعُدْوانُ: هوَ الذَّنْبُ الذي يَقْتَرِفُهُ الشَّخْصُ في حَقِّ الآخَرينَ، وهوَ مِنْ بابِ التَّعَدّي، ومِنْهُ قَوْلُ اللّه ﷻ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ [المائدة: 2]، فالإثْمُ: الجُرْمُ كائنًا ما كانَ، والعُدْوانُ: الظُّلْمُ[3].

العدوان عموم الاعتداء، والإثْمُ عموم الذَّنوب، والذَّنب فعلُ القبيحِ شَرْعًا أو عرفًا

واصْطِلاحُ الإثْمِ قَدْ يَتَّسِعُ، ويَحْمِلُ المعنيَين؛ فيَحْمِلُ مَعْنى الذُّنوبِ، التي يَقْتَرِفُها الشَّخْصُ في حَقِّ نَفْسِهِ، ويَحْمِلُ مَعْنى التَّعَدّي عَلى

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 198.
(2) المظهري، التَّفسير المظهري: 10/ 222.
(3) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص: 16.

الآخَرينَ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾ [النَّجْمُ: 32]، فكبائِر الإثْمِ تَدْخُلُ فيها الجَرائِمُ التي فيها تَعَدٍّ على الآخَرينَ، مِنْ سَطْوٍ ونَصْبٍ وغَشٍّ ونَحْوِ ذلِكَ، فيَكونُ الإثْمُ أعَمَّ مِنَ العُدْوانِ[1].

وأيضًا فإنَّ الإثْمَ والعُدْوانَ في جانِبِ النَّهْيِ نَظيرُ البِرِّ والتَّقْوى في جانِبِ الأمْرِ، والفَرْقُ بَيْنَ الإثْمِ والعُدْوانِ كالفَرْقِ ما بَيْنَ مُحَرَّمِ الجِنْسِ ومُحَرَّمِ القَدْرِ، فالإثْمُ ما كانَ حَرامًا لِجِنْسِهِ، والعُدْوانُ ما حُرِّمَ لِزيادَةٍ في قَدْرِ ما أباحَ اللّه تَعالى مِنْهُ، فالزِّنى والخَمْرُ والسَّرِقَةُ ونَحْوها إثْمٌ، ونِكاح الخامِسَةِ واسْتيفاءُ المَجْنيِّ عَلَيْهِ أكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ ونَحْوُهُ: عُدْوانٌ[2].

أما الذَّنب؛ فهو ما يتبعهُ الذَّمُّ أو ما يُتْبَعُ عَلَيْهِ العَبْدُ من قَبيح فِعْلِه، ولهذا يقال للصَّبيِّ؛ إذا فعل ما يُذمُّ عليه: قَد أذنب، ولا يُقال: قد أثِم، والأصْل في الذَّنب: الرَّذْلُ من الفِعْل، والفرقُ بين الإثم والذَّنب: أنَّ الإثْم هوَ القَبيح الَّذي عَلَيْهِ تَبِعَةٌ، والذَّنب هوَ القَبيح من الفِعْل، ولا يُفيد معنى التَّبعة[3].

التَّكْذيب والاستِكْبار:

بين التكذيب والاستكبار عمومٌ وخُصوصٌ وجْهيٌّ

التَّكذيبُ أعمُّ مِنَ الاستِكْبارِ؛ لأنَّ المكذِّبَ قَد يَكونُ مُسْتَكْبِرًا، وقَد لا يكونُ[4]، والظّاهرُ أنَّ بينَ التَّكذيبِ والاستِكْبارِ عُمومًا وخصوصًا مِن وجهٍ، فالتَّكْذيبُ أعمُّ مِنَ الاستِكْبار بالاعتِبارِ المُتَقدِّم ذِكْرُهُ، والاسْتِكْبار أعَمُّ مِنَ التَّكذيبِ؛ باعْتِبارِ أنْ ليسَ كلُّ مستكْبِرٍ يقعُ مِنْهُ تَكْذيبٌ، فتحصَّلَ أنَّ بَيْنَهُما عُمومًا وخصوصًا وجْهيًّا، فقَدْ يَجْتَمِعانِ، وقَدْ يَفْتَرِقُ كلٌّ مِنْهما عن الآخَرِ.

(1) الراغب، المفردات: (أثم).
(2) ابن القيم، الرسالة التبوكية، ص: 584.
(3) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص: 233.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/ 225.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والستون،
سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والستون، سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 66 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-45-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 66 : المجلد السادس والستون، سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-45-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6448894 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"